العرب وقضـــية فلســـطين

الشركة العقـــارية العربية

لانقاذ ومساعدة أراضى وعرب فلسطين

د٠ نبيل عبد الحميد سيد أحمد

كلية الآداب ــ جامعة المنيا

بذل العرب جهدا كبيرا ، لانقاذ ومساعدة أرض وعرب فلسطين ، بعد أن بدأ فى الافق خطر قيام دولة اسرائيل ، وأحد هذه الجهـــود العربية المشتركة تأسيس الشركة العقارية العربية فى ١٥ أغســـطس ١٩٤٧ ٠

وفكرة تكوين هذه الشركة مبنية على أساس مواجهة خطر تزايد معدلات هجرة اليهود الى فلسطين واقدامهم على امتلاك الأرض العربية ومختلف العقارات ٠

ويتواكب مع ذلك ، فقد الكثير من العرب لأراضيهم الزراعية التى تركوها لليهود وذلك تحت عوامل الضغط والتهديد تارة ، وعوامل الاغراء المادى تارة أخرى ، بالاضافة الى ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وشائكة ٠

وهذا هو مكمن الخطر الكبير فى القضية الفلسطينية ، والذى ترتب عليه الاستمرار فى سياسة التهويد ، لتنفيذ خطة اليهود والتى عكفت

على رسم خطوطها الصهيونية العالميـــة من أجل اعلان قيـــام دولة اسرائيل[1] .

وعن خطر تزايد هجرة اليهود الى فلسطين العربية وامتلاكهم للارض ومختلف العقارات ، فاننا نجد أن تلك الهجرة ، قد سارت فى موجات متعاقبة ، استمرت من ١٨٨٢ وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والجدول المبين بالملحق رقم (١) يوضح موجات تلك الهجـــرة واعدادها والبلاد الوافدة منها ، وكذلك الصفات الرئيسية للمهاجرين .

واذا كان الجدول قد قسم موجات الهجرة الى فلسطين الى خمس موجات ، بالاضافة الى موجتى هجرة الحرب العظمى الثانية وما بعدها ، فان هناك عدة ملاحظات أخرى على هجرة اليهود الى فلسطين ، من ذلك أننا نجد ، انه من بداية موجات الهجرة فى عام ١٨٨٢ وحتى قيام اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، فى هذه الفترة التى بلغت ٦٦ عاما ، تضاعفت الأقلية اليهودية فى فلسطين ٢٢ مرة ، بوفود أكثر من نصف مليون «٥٥٢٫٠٠٠» مهاجر يهودى جديد[2] واقتربت نسبة عدد اليهود من ٣٣٪ من مجموع سكان فلسطين سنة ١٩٤٧[3] .

وكان لصدور وعد بلفور أثر كبير فى زيادة الهجـــرة ، كما كان للاضطهاد الذى لاقاه اليهود أيضا فى شرق أوروبا وخاصة فى روسيا أثرا كبيرا فى ذلك ، هذا بخلاف الحركة الصهيونية وظهورها وتنظيمها للهجرة ، وكذلك القيود التى فرضت فى بعض الدول ، والتى حدت من الهجرة اليهودية اليها مثل القانون الذى وضع فى بريطانيا ١٩٠٥ والآخر الذى صدر فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢١[4] .

---

(١) وعن خطط الصهيونية العالمية فى تنفيذ وتحقيق اغتصاب فلسطين راجع : يورى ايفانوف الصهيونية حذار ! ترجمة ماهر عسل وهى دراسة سوفيتية فى تاريخ وتنظيم وأيديولوجية الحركة الصهيونية .

(٢) وليم فهمى : الهجرة اليهودية الى فلسطين ص ٣٥ ، ٣٧ .

(٣) يورى ايفانوف : المصدر السابق ص ١٢٦ .

(٤) وليم فهمى : المصدر السابق ص ، ص٣٧ ، ٣٩ .

وواكبت حركة تزايد معدلات هجرة اليهود الى فلسطين ، عملية انتقال ملكية الأرض الزراعية اليهم ، وكان ذلك بمساحات كبيرة ، وعلى حساب الملاك العرب • وقد بلغت جملة الأرض الزراعية التى نقلت ملكيتها الى اليهود حتى عام ١٩٣٦ (٦٠٠ر٣٩٣ر١) دونم ، مع ملاحظة أن جملة مساحة فلسطين تبلغ (٠٠٠ر١٥٨ر٢٦) دونم ، ويزرع من هذه المساحة (٨٤٨ر٠١٦ر٦) دونم على أكثر تقدير[٥] •

وكان نقل ملكية الأرض العربية الى اليهود يتم على حساب الملاك العرب ، اذ فقدت نسبة كبيرة منهم ، ملكيتهم لأراضيهم الزراعية، وقد بلغت تلك النسبة (٤ر٢٩٪) من العائلات العربية أصبحت بلا أرض حتى عام ١٩٣٠[٦] واستمرت موجة طرد اليهود للعرب من أراضيهم ، الزراعية فقد سجلت الوثائق البريطانية فى عام ١٩٣٦ (٣٢٧١) شكوى مقدمة من مزارعين عرب طردهم اليهود من أراضيهم بالقوة ، وتتكون كل أسرة من خمسة أفراد على الأقل ، هذا بالرغم من وجود عائلات وأسر عربية أخرى فقدت الأرض ، ولم تستطع تسجيل أو تقديم شكواها ، ولذلك فان الأرقام الحقيقية غير معروفة بالضبط[٧] •

وكل ما يمكن معرفته هنا حالات معينة ، فمثلا فى احدى الصفقات الكبيرة لشراء الأرض ، قام اليهود بطرد حوالى (٨٠٠٠) فلاح فلسطينى، كانوا يسكنون فى ٢١ قرية ، ويقابل هؤلاء مصيرهم المظلم من الضياع وتتركهم الحكومة بدون أية مساعدة[٨] •

---

(٥) عادل حسن غنيم (الدكتور) : الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ — ١٩٣٦ ص ٢٧١ •

(٦) جلال يحيى (الدكتور) : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ص ١٥٢ ، ١٥٣ •

(٧) يورى ايفانوف : المصدر السابق ص ١٢٤ •

(8) T.D. Glube: Britain and Arabs, p. 149.

وجدير بالذكر أن نشير هنا ، الى أن أغلب العائلات العربية التى باعت أراضيها هم من السوريين واللبنانيين[٩] وان كان هذا لا ينفى وجود أقلية فلسطينية من كبار الملاك أقدمت هى أيضا على بيع الأرض لليهود[١٠] أما الفلاح الفلسطينى الصغير فانه لم يقدم على بيع أرضه الا تحت ظروف قاسية ، كظروف الضرائب العديدة التى أثقلت كاهله ، وعدم سن الحكومة القوانين لحماية صغار الزراع الفلسطينيين على عكس اليهود ، بالاضافة الى انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية بسبب منع الحكومة تصديرها[١١] .

كما ارتكب اليهود أبشع أنواع الجرائم والارهاب لاشاعة الذعر بين السكان العرب تمهيدا لطردهم واغتصاب أرضهم[١٢] .

وأمام خطورة أوضاع نقل ملكية الأرض العربية الى اليهود ، حاول القادة الفلسطينيين التفكير العملى لحل تلك المشكلة ، وأسفرت

---

(٩) عادل غنيم (الدكتور) : القوى الاجتماعية فى فلسطين فيما بين الحربين العالميتين ص ١١٢ ، ١١٤ .

S. Christopher: Crossroads to Israel, p. 115.

(١٠) ومن أمثلة العائلات الفلسطينية الاقطاعية التى قامت ببيع أرضها لليهود ، عائلة عبد الهادى ، ومصطفى خليل ، وراغب النشاشيبى ، وعبد الرحمن التاجى ، وخليل البطة ، وهؤلاء الفلسطينيون الذين أغراهم بريق ذهب اليهود ، لم ينجوا من حكم الشعب عليهم بالاعدام ، ولم يكد ينج من هذا الحكم أحد ، الا من اتخذ بلدا غير فلسطين مسكنا له .

وفى ذلك راجع :

— ابراهيم رضوان الجندى : الأرض والفلاح الفلسطينى فى ظل الانتداب البريطانى ص ٣٠ « دراسة منشورة بمجلة آفاق عربية ، وهى مجلة فكرية شهرية ، تصدر فى بغداد . السنة الرابعة ، العدد ٨ سنة ١٩٧٩ » .

(١١) عادل غنيم (الدكتور) : الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ — ١٩٣٦ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(١٢) وليم فهمى : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

المناقشات والمشاورات عن تكوين البنك الزراعى العربى سنة ١٩٣٣ ، وهذا البنك يعتبر أول محاولة عربية لانقاذ الفلاح الفلسطينى ، وتوفير ما يحتاجه من دين بفوائد معقولة ، ولم يقدر لهذا البنك أن يستمر فى أداء مهمته ، فقد تحول عام ١٩٤٢ الى بنك تجارى وغير اسمه ، الى بنك الأمة العربية ، أما المحاولة الثانية ، فكانت انشاء صندوق الأمة العربى عام ١٩٣٥ ، والهدف منه انقاذ الأراضى العربية المعرضة لخطر البيع لليهود بشرائها رأسا أو التوسط لنقلها الى أيد عربية أخرى ، وأصاب هذا الصندوق بعض النجاح ، فى انقاذ نسبة من الأراضى التى كانت معروضة للبيع أمام اليهود ، الا أن نجاحه لم يكن كبيرا ، أمام قلة رأسماله والتى جمعت من عرب فلسطين ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه رؤوس الأموال اليهودية غير محدودة وتنهمر بغزارة على فلسطين من جميع أنحاء العالم[١٣] .

ووسط هذه الظروف ظهر الجهد العربى المشترك — بعد تكوين جامعة الدول العربية — لعله يكون أكثر تأثيرا فى حل المشكلة والحيلولة دون تهويد فلسطين ، ونقل الأرض العربية الى المهاجرين اليهود .

وأسفر التفكير العربى عن تأسيس شركة عقارية ، تتولى مهمة الحفاظ على أرض فلسطين ومساعدة الزراع بصور مختلفة ، وتلك هى « الشركة العقارية العربية » .

الجامعة العربية ودراسة تكوين شركة لانقاذ أرض فلسطين :

تأسست جامعة الدول العربية ، بعد مشاورات بين بعض تلك الدول وأمكن التوقيع على ميثاق تأسيسها فى ٢٢ مارس ١٩٤٥[١٤] .

---

(١٣) عادل غنيم : المصدر السابق ، ص ٢٧٦—٢٧٧ .

(١٤) صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام ، ص ٢٦٦ .

وفى العام الأول من تأسيسها أخذت الجامعة العربية فى دراسة مشروع انقاذ الأرض العربية فى فلسطين • وبدأت تلك الدراسة عندما كونت الجامعة لجنة اقتصادية من خبـــراء على مستوى عال ، تكـــون مهمتها بحث موضوع انقاذ الأرض العربية فى فلسطين ، وبعد أن فرغت تلك اللجنة من أعمالها ، قدمت تقريرا الى الامانة العامة بالجامعة يتضمن مشروعا لانقاذ أراضى فلسطين ، ورفعت الأمانة العامة هـــذا التقرير بالتالى الى مجلس الجامعة المنعقد فى ٨ نوفمبر ١٩٤٥ ، وأعلن المجلس تقديره للجهود التى بذلتها اللجنة فى هذا السبيل ، واتفاقه على العمل لانقاذ أرض فلسطين ، وقد قرر المجلس بناء على ذلك تعيين هيئة من الخبراء لدراسة تقرير اللجنة الاقتصادية ، وتحديد أفضل الوسائل الفعالة لوقف أعمال نقل الأرض العربية الى اليهود[١٥] •

ولم يطل بحث هيئة الخبراء ، فما لبثت أن قدمت هى الأخـــرى تقريرين الى مجلس الجامعة فى جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ ، حول أفضل الوسائل للحيلولة دون استمرار نقل الأرض العربية من العرب لليهود ، وقرر مجلس الجامعة عرض تلك الدراسة على الدول الأعضاء[١٦] لأخذ الرأى واشراكها فى مشروع انقاذ أرض فلسطين ، على أن تكون هناك سرعة فى مشاركة الدول العربية وتحديد الوسيلة المتفق عليها قبـــل نهاية شهر يناير ١٩٤٦[١٧] •

---

(١٥) قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين ، منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين يونيو ١٩٤٥ — سبتمبر ١٩٦٨ ، ص ١١٤ •

« جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة شئون فلسطين » •

(١٦) كان عدد الدول العربية الأعضاء فى الجامعة فى ذلك الوقت ، سبعة وهى (مصر — السعودية — سوريا — العراق — شرق الاردن — لبنان — اليمن) •

راجع : مذكرات عبد الرحمن عزام ، ص ٢٦٧ •

(١٧) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ص ١١٤ •

وبالفعل كانت هناك سرعة من الدول العربية الأعضـــاء بالجامعة العربية فى دراسة المشروع ، وكان هناك اتفاق على وضع حل لذلك ، وقدمت الجامعة العربية هذا الحل فى شكل مشروع انشاء مؤسسة مالية (شركة) لانقاذ أراضى فلسطين ، وأعلن عن هذا المشروع بعد أن بحث فى جلسة مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٦[١٨] .

وحول هذا المشروع فانه قد وضع على أساس تكوين مؤسســة مالية (شركة) تكون مهمتها انقاذ أرض فلسطين .

وقد قسم المشروع على حسب أغراضه الى عدة أقسام .

القسم الأول :

وهو قسم للتسليف العقارى لمساعدة الملاك على تحسين أراضيهم واستصلاحها .

القسم الثـــانى :

قسم للتسليف الزراعى لتمكين المزارعين من شراء الأسمدة والتقاوى والمواشى والآلات الزراعية بشروط موافقة[١٩] .

والمشروع هنا فى هذين القسمين يحاول تخطى أزمات صـــغار الزراع الفلسطينيين بتقديم المساعدات المالية اللازمة والواجب تقديمها لدوام الاستمرار فى خدمة الأرض وزراعتها ، والتى وقفـــت أمامها سلطة الاحتلال البريطانى وخطط اليهود لتنفيذ أغراضهم .

القسم الثالث :

قسم للاستغلال الزراعى والتعليمى ، فتقوم المنشأة بالاستغلال الزراعى الحديث للعمل على نشر التقاليد الزراعية الطيبة بشراء قطع

---

(١٨) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ص ١١٥ ــ ١١٦ .
(١٩) نفس القرارات ، ص ١١٥ .

من الأرض بأسعار اقتصادية حيثما أمكن ذلك ثم بيعها بعد ذلك لصغار المزارعين بشروط ميسرة مع تسهيلات فى الدفع ، ثم تسعى بعد ذلك الى شراء قطع صغيرة أخرى لاصلاحها وبيعها ، على أن تصبح هذه المزارع النموذجية أشبه بمدارس لتعليم أبناء العرب تعليما علميا أصول الزراعة الحديثة ، ويكون من اختصاص هذا القسم المساهمة فى شراء الأرض عند الاضطرار ، على أن تؤجر لصغار الفلاحين بشروط سهلة أو تباع لهم بأثمان مقسطة لآجال طويلة[٢٠] .

القسم الرابع :

والقسم الرابع من المشروع حاول فيه واضعوه ، تخطى عقبات التشريع بتعديل الضرائب العقارية الزراعية ، حتى لا ترهق صغار الزراع ، وأن تكون الضرائب على أساس غلة الأرض[٢١] .

والأمر هنا ليس بيد واضعى التشريع ، اذ أن أمور الحكم والادارة فى فلسطين ، قد أصبحت بيد الانجليز ، وفى خدمة مصالح اليهود .

كما كان القسم التشريعى يهدف أيضا الى تعديل تشريع ملكية الأراضى وانتقالها بما يحقق الأغراض التى ترمى اليها المنشأة[٢٢] .

والحاقا بالقسم التشريعى من مشروع الشركة ، فان لجنة الخبراء التى قدمت المشروع قد طلبت من مجلس الجامعة أن يوصى الدول العربية باصدار تشريع يعتبر بموجبه بيع العقار للصهيونيين جرما جنائيا ، ونشر هذا المطلب ضمن قرارات مجلس الجامعة فى جلسة ١٢ يونيو ١٩٤٦ ، وقد جاء فيه : « بالنظر لما جاء فى تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمى الى

---

(٢٠) نفس القرارات ، ص ١١٦ .
(٢١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ص ١١٦ .
(٢٢) نفس القرارات والصفحة .

تسهيل بيع أراضى العرب الى الصهيونيين فى فلسطين ، ولتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ، وبما أن العرب يعتبرون الأمر سبيلا للقضاء على كيانهم فى عقر دارهم ، فاللجنة ترى أن يوصى مجلس الجامعة بوضع تشريع فى كل دولة من دول الجامعة العربية ، يعتبر بموجبه بيع العقار فى فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود اليها أو المساعدة عليهما بطريق السمسرة أو غيرهما جرما جنائيا »[٢٣] .

أما عن شكل المشروع ورأسماله ، والمسائل الأخرى التى تتعلق بالأسهم والاحتياطى ، فان لجنة الخبراء التى قدمت المشروع ، حددت بأن تكون تلك المؤسسة على شكل شركة مساهمة ، ويحسن فى رأس المال ألا يكون كبيرا فى بداية الأمر ، ورأى الخبراء فى ذلك أن رأس المال الكبير سيرهق المشروع بالفوائد والأرباح التى توزع على حملة الاسهم، وقد حدد أنه من المنطقى أن يبدأ المشروع برأسمال مقداره مليون جنيه فقط على أن تكون قابلة للزيادة حسب احتياجات المنشأة ، ويحسن أن تكون قيمة السهم بسيطة ، كجنيه مثلا ليكثر تداولها ، وتعاون كل حكومة عربية فى اكتتاب الأفراد فى الجزء الذى يخصها ، وتكون الاسهم اسمية ، ويشترط فى حاملها أن يكون من أهالى البلاد العربية ، ويخصص جزء من الاسهم للاكتتاب فى فلسطين ، أما معونات الحكومات العربية ، فتكون فى شكل تبرع للشركة يضاف الى احتياطيها . ولا يجوز بأى حال توزيع ذلك الاحتياطى كأرباح . وتقبل الشركة علاوة على ذلك التبرعات والهبات التى ترد اليها من الحكومات والأفراد على أن تضاف هذه التبرعات والهبات الى الاحتياطى الذى لا يجوز توزيعه كأرباح مساهمين ، وحثا للمنشأة فى السير على المبادىء القويمة يجب أن تضمن الحكوما تفائدة ٣٪ على الاسهم فى السنوات الثلاثة الأولى

---

(٢٣) نفس القرارات ، ص ١١٧ .

لتمكين هذه المؤسسة من تغطية مصروفات التأسيس فى هذه المرحلة الأولى ، ومن تكوين احتياطى يعزز مركزها المالى[٢٤] .

وواضح من هذا المشروع الذى قدمته لجنة الخبراء لمجلس الجامعة — والذى قام بعرضه على الدول الأعضاء — انه يضم أفكارا كثيرة وجميعها لصيانة وحفظ عروبة فلسطين ، وان كان لابد من وضع ديباجة نهائية وتفاصيل مختلفة تقتضيها ضرورة اخراج المشروع الى حيز التنفيذ .

وبدأ مجلس الجامعة — وكبادرة عملية منه فى مساعدة المشروع — فى منحه سلفة فى حدود مبلغ ألف جنيه تصرف باسم حافظ عفيفى (باشا) وأقر مجلس الجامعة منح هذه السلفة فى جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٤٦[٢٥] .

وجامعة الدول العربية وفقا لذلك تكون قد اضطلعت بأعباء المهام التى أسست من أجلها ، وفى مقدمة هذه الأعباء القضية الفلسطينية . وفتحت بمشروع شركة انقاذ أراضى فلسطين الباب مفتوحا أمام البلاد العربية للمساهمة بالخبرة والمال للحيلولة دون تهويد فلسطين العربية ، بمساعدة العرب فيها على الاحتفاظ بالأرض والصمود أمام الضغوط الكبيرة بالبقاء فى فلسطين وعدم الرحيل عنها .

التعاون العربى وتأسيس الشركة العقارية العربية فى سبتمبر ١٩٤٧ م :

بعد أن بذلت الجامعة العربية هذا الجهد الكبير فى دراسة مشروع شركة لانقاذ أرض فلسطين ، أصبح من المتوقع بعد ذلك اخراج المشروع الى حيز التنفيذ والتطبيق العملى ، ولن يكون ذلك واقعا ، الا بعد مشاركة العرب وتحمسهم للتنفيذ بالتنسيق مع الادارات المختصة فى الجامعة العربية .

---

(٢٤) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ص ١١٦ .
(٢٥) نفس القرارات ، ص ١١٨ .

وبالفعل بدأت الدول الأعضاء فى الجامعة بالتعـــاون مع تلك الادارات ، وكانت المشكلة التى واجهت التنفيذ ، هى أنه لن يمكن تسجيل الشركة فى فلسطين واصدار قانون تأسيسها كشركة فلسطينية ، وذلك بالنظر الى الاعتبارات التى أسست الشركة من أجلها والتى تتناقض مع أهداف الادارة البريطانية ومصالح اليهود فى فلسطين ، ومن ثم استقر الرأى بعد المداولة على أن تسجل الشركة خارج فلسطين فى احـدى الدول العربية الأعضاء فى الجامعة ، وتحمل الشركة جنسية تلك الدولة ، وكان الاختيار أن تكون مصر هى تلك الدولة العربية التى تتحمل عبء تسجيلها للشركة (كشركة مساهمة مصرية) واضطلاعها بتلك المهمة[٢٦] على أن تعمل الشركة فى اطار اشراف ورقابة جامعة الدول العربيـــة عليها وبعد الاتفاق على هذا الموضع ، حدد مجلس الجامعة العربيـــة أحد المصريين وهو محمد على نمازى (باشا) وعهد اليه مهمة التأسيس، وما يقتضيه الحال من مختلف الأعمال اللازمة لذلك[٢٧] .

ومحمد على نمازى (باشا) كان يشغل فى ذلك الوقت وظيفـة وكيل مجلس الدولة[٢٨] وكللت جهوده بالنجاح الكبير ، فقد صـــدر المرسوم الملكى بتأسيس الشركة فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧[٢٩] ونشر مرسوم تأسيسها فى جريدة الوقائع المصرية العدد ٨٠ الصادر فى أول سبتمبر ١٩٤٧ .

وحدد مرسوم التأسيس كافة التفاصيل ، التى تتعلق بأغراض الشركة كما جاءت فى مشروع الجامعة العربية ، بالاضافة الى وضـــع

---

(٢٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦ ، ملف ١٨٢ــ٤٢٨/٣ ، جـ ١ ص ١٦٤ .

(٢٧) نفس المحفظة والملف ، ص ١٦٣ .

(٢٨) نفس المحفظة والملف ، ص ١٦٩ .

(٢٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٥ ، ملف ١٨٤ــ٢٢٣/١ جـ ٢ ص ٥١ .

بنود أخرى تستكمل بها الشركة كيانها العام ، وقد جاءت هذه البنود والمواد فى العقد الابتدائى المدرج فى مرسوم التأسيس ، وهذه البنود تشمل الأقسام التالية : « أسماء المساهمين ، وجنسياتهم وقيمة مساهمة كل منهم ، تأسيس الشركة ، تسميتها ، أغراضها ، مدتها ، مركزها ، رأسمال الشركة والاسهم والسندات ، ادارة الشركة ، المراقب ، الجمعية العمومية والحساب الختامى والارباح » وغير هذه البنود كانت هناك أحكام ختامية أخرى وردت فى صياغة العقد الابتدائى[٣٠] .

وفيما يلى نعرض لبعض محتوى مواد مرسوم التأسيس .

رأسمال الشركة ومساهميها وتسميتها[٣١] :

بين مرسوم التأسيس ، اسم وشكل وجنسية الشركة ، ونص على أن تكون شركة مساهمة مصرية تدعى « الشركة العقارية العربية » أما عن المساهمين فقد بلغ عددهم (٢٨) ثمانية وعشرون مساهما ، بالاضافة الى ثلاثة من البنوك أحدها مصرى والاخرين فلسطينيين . وجملة المبلغ المساهم به (١٫٠٠٠٫٠٠٠) مليون جنيه مصرى ، وهو قيمة رأسمال الشركة[٣٢] .

ورأس المال هنا جاء فى حجمه الأخير بعد التأسيس وفقا لما حددته لجنة الخبراء بالجامعة من قبل وهو ليس رأسمالا كبيرا حتى لا يرهق المشروع بالفوائد والأرباح التى توزع على حملة الاسهم[٣٣] .

أما عن جنسية المساهمين من الأفراد والبنوك ، فالأفراد كان منهم، أربعة عشر مصريا وستة فلسطينيون ، وثلاثة عراقيون وثلاثة آخرون

---

(٣٠) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٨٠ أول سبتمبر ١٩٤٧ .
(٣١) راجع الملحق رقم ٢ وهو عن المساهمين ومقدار مساهمة كل منهم وجنسياتهم .
(٣٢) ملحق الوقائع المصرية أول سبتمبر ١٩٤٧ ، راجع الملحق رقم ٢ .
(٣٣) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ص ١١٦ .

سوريون واثنين سعوديين • ومن هذا يتبين أن عدد المساهمين المصريين نصف عدد مساهمى الشركة •

أما البنوك فكان منهم بنـــك مصرى وهو بنـــك مصر ، وبنكان فلسطينيان هما البنك العربى ، وبنك الأمة العربية •

وبالرغم من أن عدد المساهمين المصريين كانوا ضعف المساهمين العرب ، ويليهم الفلســطينيين ، الا أن المساهمين الفلســطينيين قد ساهموا بأكبر نصيب فى رأس المال ، فقد ساهم الفلسطينيون الأفــراد ومعهم البنكان الفلسطينيان بمبلغ مقداره (٥٠٠ر٦٢٠) ج•م من رأس المال وهو ما يزيد عن نصف رأسمال الشركة ، أما المساهمون المصريون ومعهم بنك مصر فقد بلغ جملة مساهمتهم (٥٠٠ر٣٦٥) ج• م من رأس المال وهو ما يزيد قليلا عن ثلاث رأس المال[٣٤] •

ونعتبر بذلك أن غالبية رأسمال الشركة قد ساهم به الفلسطينيون والمصريون ، ومما زاد من مساهمة الفلسطينيين والمصريين ، مشــاركة البنوك فى رأس المال ، فالبنكين الفلسطينيين قد شاركا وحدهما بمبلغ (٦٠٠ر٦٠٥) ج• م ومعنى هذا أن الفلسطينيين الأفراد لم يساهموا الا بالقليل ، وكان أكبر مبلغ يساهم به أحدهم مقداره (٠٠٠ر١٠) ج•م أما الخمسة الفلسطينيون الباقون ، فقد تراوحت مساهمتهم بين (٤٠٠) ج•م و(٢٠٠٠) ج•م لكل منهم ، ولم يختلف الوضع فى مساهمة المصريين عن الفلسطينيين ، فقد كان بنك مصر يحظى بمعظم الرأسمال المصرى ، فقد كانت مساهمته بمبلغ (٣١٨٠٠٠) ج • م أما المصريين الأفراد ، فقد كان أكبر مبلغ يساهم به أحدهم مقداره (٠٠٠ر٢٠) ج•م وقد ســاهم به محمود أبو الفتوح يليه مبلغ (٠٠٠ر١٠) ج•م وقد ساهم به شريف صبرى (باشا) أما أقل مبلغ ساهم به أحد المصريين فقد كان مقداره (٥٠٠) ج•م[٣٥] •

---

(٣٤) ملحق الوقائع المصرية أول سبتمبر ١٩٤٧ .
(٣٥) نفس المصـــدر .

وبالطبع هذا وضع طبيعى أن تكون مساهمة البنوك بهذا القدر الكبير ، وخاصة البنوك الفلسطينية والتى كان الهدف الأول من تأسيسها قبل ذلك فى فلسطين هو الهدف التى أسست من أجله تلك الشركة ، الا أن هذه البنوك لم تتمكن من انجاز مهمتها بسبب ظروف الادارة الانجليزية وسيطرة اليهود ، أما عن بقية المساهمين العرب ، فقد كانت مساهمتهم محدودة فى رأس المال ، فقد ساهم العراقيون الثلاثة بمبلغ (٦٤٠٠) ج٠م يليهم السعوديون وقد ساهموا بمبلغ (٥٠٠٠) ج٠م وأخيرا كانت مساهمة السوريين الثلاثة بمبلغ (٢٦٠٠) ج٠م وهو أقل مبلغ فى رأس المال[٣٦] ٠

وتوزيع رأسمال الشركة على هذا النحو له دلالاته ، فهو يبين مدى مساهمة رأس المال الفلسطينى وثقله فى المشروع ، وفى نفس الوقت يوضح اقدام رأس المال المصرى على المشاركة فى هذا العمل العربى لنصرة شعب فلسطين ، وبالرغم من ضعف مشاركة بقية المساهمين المذكورين ، الا أن ذلك يشير الى وجود عربى (على مستوى الأفراد) لتلك الدول ومشاركتها لعرب فلسطين ومصر فى هذا العمل القومى العربى ٠

هذا وقد ساهم هؤلاء الأفراد والبنوك المذكورة فى تغطية الاكتتاب بكل اسهم الشركة المطروحة للبيع ، وقد بلغ عدد تلك الاسهم (٢٥٠٫٠٠٠) سهم قيمة السهم الواحد أربعة جنيهات مصرية ، فيكون قيمة تلك الاسهم (١٫٠٠٠٫٠٠٠) مليون جنيه مصرى ، تم الاكتتاب فيها جميعا[٣٧] ٠

ضمانات عروبة الشركة :

وللجدية المطلقة فى عروبة هذا المشروع ، وخوفا من أن يتسلل اليه اليهود لتخريبه ، فانه اشترط أن تكون الاسهم المطروحة اسهما

---

(٣٦) ملحق الوقائع المصرية أول سبتمبر ١٩٤٧ ٠
(٣٧) ملحق الوقائع المصرية ، نفس التاريخ ٠

اسمية يشترط فى حاملها أن يكون عربيا من رعايا احدى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية • وتستخرج الشهادات والمستندات الممثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم مرقوم بأرقام مسلسلة يوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الادارة ، وتختم بخاتم الشركة ، وتكون للاسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلة تشتمل كل منها على رقم السهم[٣٨] •

ولخطورة انتقال ملكية الأسهم وامعانا فى أخذ الحذر الكافى فى الحفاظ على عروبة المشروع — ذلك أن خطته ونجاحه متوقف على الحماس للعمل القومى والوطنى ونصرة عرب وأرض فلسطين — فانه لذلك عند انتقال ملكية الاسهم ، يثبت هذا الانتقال بالتنازل عنها كتابة فى سجل خاص يحفظ بالشركة ، بعد تقديم اقرار من المتنازل والمتنازل اليه • وللشركة الحق فى أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين واثبات أهليتهما وجنسيتهما قانونا وأنهما من العرب من رعايا الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم فى سجل نقل الملكية ، وفى حالة انتقال ملكية الاسهم بطريق الميراث الى شخص من غير رعايا احدى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية أو فى حالة اذا ما فقد أحد المساهمين تلك الرعوية لسبب ما ، فهؤلاء يجب عليهم أن يتنازلوا فى الحال عن ملكية الاسهم الى أشخاص من العرب من رعايا احدى الدول الأعضاء فى الجامعة ، وفى حالة عدم قيامهم بذلك ، يكون للشركة الحق فى بيع هذه الاسهم الى عرب من رعايا احدى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية لحساب هؤلاء الأشخاص وتحت مسئوليتهم دون حاجة الى سابق انذار أو اتخاذ أى اجراء من الاجراءات القانونية[٣٩] •

---

(٣٨) نفس المصدر •

(٣٩) ملحق الوقائع المصرية أول سبتمبر ١٩٤٧ •

أهداف تأسيس الشركة العقارية العربية :

وعن هدف تأسيس الشركة فانه قد حدد فى العقد الابتـــدائى مطابقا لنفس أهداف المشروع الذى قدمته لجنة الخبراء لمجلس الجامعة العربية (قد سبق ذكر هذه الأهداف بالتفصيل)[٤٠] .

وتحديد هدف وغرض الشركة على هذا النحو بانقاذ أرض فلسطين ومساعدة عربهما والوقوف فى وجه سياسة تهويد أرض عربية ، كان له أثر كبير فى اذكاء روح التعاون العربى ، والمسارعة بتقديم كافة أنواع التبرعات أو الخبرة لمساعدة الفلاح الفلسطينى على التمسك بأرضه واستصلاح البور منها ، وزراعة الصالح للزراعة ، وتمويل هذا الفلاح أيضا بالبذور وأدوات الزراعة والسلف والارشادات الكافية حتى لا يكون طعاما لذيذا فى أفواه قادة اليهود والقائمين على تنفيذ سياسة التهويد بقوة وحماس ، وكانت تلك الأهداف هى الغاية القصوى التى أســـست الشركة من أجلها ، وأوجدت فى نفس الوقت فرصة كبيرة للتعـــاون العربى المشترك فى بداية تأسيس جامعة الدول العربية[٤١] .

وكانت حوادث طرد العرب من أراضيهم ، أو اغرائهم على بيعها، واقدامهم على البيع تحت أقسى الظروف سواء كانوا عربا فلسطينيين أو غير فلسطينيين كل ذلك كان دافعا لايجاد تعاون عربى لتأسيس الشركة خاصة وأن القضية الفلسطينية كانت قد بدأت فى التعقد بعد صدور قرار التقسيم فى عام ١٩٤٧ ، والذى سيكون نتيجة تنفيذه اســـتيلاء اليهود على أراضى شاسعة يملكها (٤٠٠ر٠٠٠) عربى ، سيكون مصيرهم الطرد . ولذا فان الشركة لديها الفرصة الكافية لاثبات امكانية تحقيقها

---

(٤٠) هذه الأهداف هى نفس اهداف المشروع الذى قامت الشركة على اساسه ، بعد أن أقر وأخذت الموافقـــة عليه من الدول العربية الأعضاء واعلن عنه فى جلسة مجلس الجامعة بتاريخ ٢٨/٣/ ١٩٤٦ ، راجع ص٦ ، ٧

(٤١) ملحق الوقائع المصرية ، أول سبتمبر ١٩٤٧ .

ـــ قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ص ١١٥ـــ١١٦ .

الهدف الذى أسست من أجله[٤٢] وذلك بعد أن يتوفر لها المناخ الملائم وظروف مساعدة على تحقيق هذا الهدف .

ضمانات الحكومات العربية لأرباح أسهم التأسيس :

ومن الأمور الهامة والمتعلقة بمواد تأسيس هذه الشركة تلك المادة رقم ٥٨ التى قرر فيها أن تضمن الحكومات الأعضاء فى جامعة الدول العربية للاسهم المكونة لرأس المال المكتتب به عند التأسيس والبالغ قدره (١٫٠٠٠٫٠٠٠) مليون جنيه ربحا أدنى قدره ٥٪ من قيمتها الاسمية سنويا ولمدة عشر سنوات وذلك طبقا للقرار الصادر من مجلس هيئة الدول العربية خلال دورته العادية الثالثة (مارس/ابريل) ١٩٤٦[٤٣] .

وطبقا للتفسير الذى ذكر فى وضع هذه المادة انه من شأن هذا الضمان أن يحقق نجاح الشركة ودوام انتعاشها الاقتصادى ، فيعمل على تشجيع الافراد وترغيبهم فى الاقبال على المساهمة فى رأسمال الشركة[٤٤] .

وبناء على أن رأسمال الشركة مليون جنيه ، فان قيمة الضمان الاجمالية التى تدفعها الدول العربية الأعضاء فى مجلس الجامعة هى (٥٠٫٠٠٠) ج.م سنويا على أساس دفع ربح قدره ٥٪ من قيمة الاسهم الاسمية سنويا . وتتحمل الحكومة المصرية فى قيمة الضمان الاجمالية بنسبة ما تتحمله فى مصاريف الامانة العامة للجامعة العربية وهى ٤٢٪ من ميزانيتها السنوية ، فيكون قيمة ماتدفعه مصر سنويا من

---

(٤٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٣ ج ١ ص ٧٩ .

(٤٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦ ، ملف ١٨٢—٤٢٨/٣ ج ١ ص ١٦٣ .

(٤٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧/١٢/١ ، ص ٨٥ ملحق رقم ٤ .

هذا الضمان (٢١٫٠٠٠) ج٠م أو (٢١٠٫٠٠٠) ج٠م بعد عشر سنوات وهى مدة الضمان[٤٥] ٠

واذا كان هناك افتراض أن الشركة ستخسر فى نشاطها بفلسطين خلال مدة العشر سنوات ، نظرا للعقبات والظروف التى قد تصادفها فى بداية عملها ، الا أنه بالرغم من هذا الافتراض فان الفائدة القومية والعربية أحسن وأكبر بكثير من تلك الخسارة ٠ ذلك أن الشركة عمل عربى قوى أجمع العرب على ضرورته ، وفى ذلك ذكرت اللجنة المالية بمجلس النواب المصرى فى جلسة أول ديسمبر ١٩٤٧ ما يلى « اذا ذهبنا الى أسوأ الفروض وقدرنا ان الشركة ستخسر على طول الخط فى السنوات العشر التى ينصب عليها ضمان الحكومات العربية ، فان نصيب الحكومة المصرية فى الخسارة هو (٢١٫٠٠٠) ج٠م سنويا وفى العشر سنوات (٢١٠٫٠٠٠) ج٠م وهو مبلغ زهيد بجانب النتائج السياسية التى تحققها الشركة ، على أن اللجنة رأت أن افتراض الخسارة لا محل له لأن هذه الشركة الكبيرة قد أنشئت لغرض أجمع العرب افرادا وجماعات على ضرورته حفظا لكيانهم السياسى والاقتصادى ، كما قالت انها لا تستطيع الاقلال من شأن هذا الاجماع العربى وآثاره البعيدة »[٤٦] ٠

وتأكيدا لذلك فان الحكومة المصرية قد أصدرت القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص فى ضمان اسهم رأسمال الشركة العقارية لربح أدنى قدره ٥٪ سنويا ولمدة عشر سنوات ، وهو القانون الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩٤٧/١٢/٢٥[٤٧] ٠

---

(٤٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤—١/٢٢٣ ج ١ ص ٧١ ٠

(٤٦) تقرير لجنة الشئون المالية ، عن مشروع قانون بالترخيص للحكومة المصرية فى أن تضمن للاسهم المكونة لراس المال الأصلى للشركة العقارية العربية ربحا أدنى قدره ٥٪ سنويا لمدة عشر سنوات ٠
— مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧/١٢/١ ، ص ٨٥ ملحق رقم ٤ ٠

(٤٧) الوقائع المصرية ، عدد رقم ١١٨ فى ١٩٤٧/١٢/٢٥ ٠

كما أن البلاد العربية الأخرى قد أخطرت الأمانة العامة للجامعة بأنها توافق على هذا الضمان تشجيعا للمساهمين ، وأصدرت تلك الدول بدورها التشريعات اللازمة لاقرار النسب التى تخصها فى دفع هـذا الضمان[٤٨] .

تبرع الدول العربية بدفع احتياطى رأسمال الشركة :

وغير هذا كله وتشجيعا للشركة أيضا فان الحكومات العربية الاعضاء فى الجامعة قد تبرعت للشركة بمبلغ اجمالى قدره ربع مليون جنيه تعتبر احتياطيا ثابتا لها ، وقد بلغ نصيب مصر فى هذا الاحتياطى (١٠٥٫٠٠٠) ج٠م وفتح بهذا المبلغ اعتماد اضافيا فى ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٤٧/٤٦ وصدر به القانون رقم ٥٩ فى ٢ يونيو سنة ١٩٤٧[٤٩] أى قبل أن يعلن مرسوم تأسيس الشركة فى الوقائع المصرية فى أول سبتمبر ١٩٤٧ .

والشركة العقارية العربية على هذا النحو تكون قد استعدت للعمل الذى أنشئت من أجله بعد أن استكملت كيانها العام ، ووقفت الجامعـة العربية بقوة وحماس الى جانب هذا المشروع العربى القومى ، وكانت بداية رائعة تبدأ بها الجامعة أول نشاط لها على طريق العمل العـربى الموحـد .

بداية نشاط الشركة وافتتاح فرع فلسطين :

وبتهيئة الظروف المالية المناسبة لعمل الشركة ووضع الصيغ والمواد القانونية التى تحدد خطوات العمل ، لم يعد أمامها بعد ذلك الا أن تبدأ وتمارس نشاطها فى فلسطين .

---

(٤٨) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧/١٢/١ ، ص ٨٦ .

(٤٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ـ١/٢٢٣ ج ١ ص ٧٢ .

وبالفعل فبعد أن كلفت الجامعة العربية محمد على نمازى (باشا) بعملية استكمال الصيغ والاتصالات اللازمة لتسجيل الشركة فى مصر ، فانه قد صدر مرسوم تأسيسها كشركة مساهمة مصرية فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧[٥٠] .

وذكرنا أن الشركة سجلت فى مصر نظرا لصعوبة تسجيلها فى فلسطين ، الا أن تسجيلها فى مصر ليس الا مركز لادارة الشركة فقط وذلك لتقرير كافة وسائل عملها وأنشطتها المختلفة[٥١] التى حددناها فى أغراض تأسيسها ، والتى تتلخص فى مواجهة الشركة أعمال تهويد الأرض العربية بالسيطرة على هذا التيار ، والوقوف بجانب الفلاح الفلسطينى لتثبيته فى أرضه واخراجه من عثراته وتلبية حاجياته وأغراضه .

ولكى تنتقل الشركة لتطبيق تلك الأهداف فى فلسطين ، فان محمد على غازى قد أخذ أيضا فى تهيئة السبيل الى ذلك ، بأن أخذ فى الاتصال بالمندوب السامى البريطانى بفلسطين ، والذى كان له وحده الحق فى قبول أو رفض افتتاح فرع للشركة بفلسطين ، وبالطبع هذا الحق غير القانونى قوامه سيطرة الادارة الانجليزية على تصريف كافة أمور فلسطين ، والأمر الواضح أن تلك الادارة كانت تخضع لسيطرة كبار اليهود الساعين لتهويد تلك الأرض العربية ، وبعد اتصالات مكثفة ، استطاع نمازى (باشا) من أخذ موافقة المندوب السامى البريطانى على افتتاح فرع الشركة هناك[٥٢] .

---

(٥٠) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦ ، ملف ١٨٢—٤٢٨/٣ جـ ١ ص ١٦٣ .

(٥١) الوقائع المصرية فى أول سبتمبر ١٩٤٧ .

(٥٢) وعلى سبيل المثال فقد بلغت مجموع الأموال التى دفعتها الجالية اليهودية فى كندا وحدها لمساعدة اسرائيل (٤٫٢٠٠٫٢٦٣) دولار ، وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٤٨ ، وفى ذلك راجع :
على الدين هلال : كندا وقضية فلسطين ، دراسات فلسطينية ص ٦٠٠

ويبدو أن الادارة الانجليزية ، قد رأت عدم الوقوف أمام تأسيس فرع لمشروع رأت أنه لن يكون ذا أثر كبير فى مواجهة خطط يهـودية مدروسة ، وموقف غير ثابت من مختلف قطاعات عرب فلسطين ، مما يؤثر على آداء الشركة وانجاح مهمتها ، فالمقارنة بين ثقل النشاط اليهـودى فى فلسطين برؤوس أمواله الكبيرة والتى تنهمر عليه من جميع أنحـاء العالم نقول أن المقارنة بين هذا النشاط ونظيره العربى ، توضح وتجسد الفرق بينهما ، مما يجعل الادارة الانجليزية تستهين بمشروع الشركة وتوافق على افتتاح فرعها هناك ، ولعل فى هذا التصرف تهدئة لكثير من الاضطرابات العربية ، فى نفس الوقت الذى يسير فيه النشـاط اليهودى وفقا لبرامجه وخططه المدروسة .

ومن ناحية ثانية نجد أن عقد التحالف بين انجلترا والحـركة الصهيونية كان قد بدأ فى الانفراط بعد أن تمكن اليهود من فلسـطين وسعوا الى بناء دولة اسرائيل ، ومن ثم لم يكن للوجود الانجليـزى ضرورة بعد ذلك من وجهة النظر اليهودية ، وبالتالى اتجهت بريطانيا نحو عدم الاندفاع فى مساندة اليهود ، وبصفة خاصة بعد أن تعاظمت المعارضة لدى الدول العربية محتجة على دور بريطانيا فى فلسطين ، ومن جهة مقابلة وجد اليهود فى الولايات المتحدة حليفا غربيا بديلا عن بريطانيا فى المرحلة الجديدة الحاسمة ــ بعد الحرب العالمية الثانية ــ للاستيلاء على فلسطين[٥٣] .

وأمام هذه الاعتبارات تمكن نمازى (باشا) من أخذ موافقة المندوب السامى الانجليزى على تسجيل فرع الشركة بفلسطين ، وتم هـذا التسجيل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧ بمقتضى شهادة سجل الشركات رقـم

---

(٥٣) فايز صايغ (الدكتور) : الاستعمار الصهيونى فى فلسطين . دراسات فلسطينية ص ٢٢/٢٣ .

٥٦٠ ، كما أصدر المندوب السامى التصريح الذى يسمح للشركة بتملك الأراضى ومباشرة الأعمال العقارية[٥٤] .

وبعد ذلك أصبح على الشركة أن تبدأ فى ممارسة وادارة أعمالها وكان قد عين لها مجلس ادارة من عشرة أعضاء بين عرب ومصريين وفلسطينيين ورأس المجلس حافظ عفيفى (باشا) [٥٥] كما عين نمازى (باشا) مديرا عاما للشركة ، وذلك بعد أن أحيل الى المعاش من وظيفة وكيل مجلس الدولة فى أول نوفمبر ١٩٤٧[٥٦] .

وبعد أن وضعت أمور الشركة على هذا النحو من التنظيم أخذ مجلس الادارة فى بدء التشغيل والانتقال بالأموال المطلوبة الى فلسطين، ومن ثم طلب من مجلس جامعة الدول العربية بأن يطالب الدول العربية المشاركة فى العمل والنشاط وذلك بالعمل على تسهيل نقل رؤوس الأموال من دول الجامعة الى مصر وفلسطين وقد أصدر مجلس الجامعة العربية بالفعل قرارا يدعو الى ذلك فى جلسة المجلس بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٧م، وقد جاء فيه ما يلى : « يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كل دولة من دول الجامعة العربية الاجراءات اللازمة فى حدود التزاماتها لتسهيل نقل رؤوس الأموال من دول الجامعة الى مصر وفلسطين بغية تمكين الشركة العقارية العربية من الحصول على ما يلزمها من الأموال لمباشرة أعمالها وتأدية رسالتها فى انقاذ أراضى فلسطين »[٥٧] .

---

(٥٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٣ جـ ١ ص ١٥٢ .

(٥٥) الوقائع المصرية ، أول سبتمبر ١٩٤٧ .

(٥٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١٦) ، ملف ١٨٢—٤٢٨/٣ جـ ١ ص ١٦٩ .

(٥٧) قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين ص ١١٨ .

حرب فلسطين ١٩٤٨ ، وعقبات عمل الشركة :

وبعد اتمام تلك الاجراءات اتخذت الشركة عدتها للعمل الفعلى ، ولكن حالت الظروف دون ذلك ، فقد نشبت الحرب بين العرب واليهود فى فلسطين مع بداية عام ١٩٤٨ ، وكانت الاضطرابات قد بدأت فى ديسمبر ١٩٤٧ نتيجة لقرار تقسيم فلسطين والمواجهة التى نتجت عن ذلك بين العرب واليهود •

وفى يناير ١٩٤٨ ظهرت العناصر الأولى لجيش الانقاذ العربى فى فلسطين وبدأت أعمال الحرب واستمرت بعد ذلك طوال عام ١٩٤٨ ، الى أن طلبت مصر عقد الهدنة فى ٦ يناير ١٩٤٩ ، وذلك بعد أن منيت الجيوش العربية بنكبة الهزيمة وانتصار اليهود(٥٨) •

كانت تلك الظروف السيئة بداية غير موفقة ، لنشاط الشركةالعقارية، وكأنها نذير بسوء الطالع ، وأخذ مجلس الادارة فى بحث الموقف بين فترة وأخرى ، وآثر التريث حتى يحين الوقت الذى تستطيع الشركة فيه مباشرة أعمالها على وجه يكفل حماية مصالح المتعاملين معها ومصالح حملة اسهمها على السواء ، ولم يشأ المجلس بذلك أن يقامر بأموال المساهمين فى وقت لم تكن الأحوال فى فلسطين قد استقرت فيه تماما ، وفى هذه الأثناء اشتدت مطالبة الأهلين فى المناطق العربية من فلسطين للشركة أن تسعفهم بالقروض التى تمكنهم من المحافظة على أراضيهم ودورهم وصيانتها ، ولكن مجلس الادارة شاء أن لا تتعجل الشركة بالعمل قبل أن تستقر الأحوال استقرارا تقتضيه طبيعة أعمال التسليف العقارى • وقد رأت جامعة الدول العربية ازاء ذلك ، وبناء على رغبة الحكومة المصرية أن تسعف أصحاب الأراضى الزراعية فى المنطقة الجنوبية من فلسطين (الخاضعة لرقابة القوات المصرية) بالقروض

---

(٥٨) محمد نصر مهنا (الدكتور) : مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥/١٩٦٧ م ص ٢٧٦—٢٧٧ •

التى تحفظ أراضيهم وتمنعها من البوار ، فوضعت تحت تصرف الشركة خمسين ألفا من الجنيهات (٥٠٫٠٠٠) ج ٠م لاستخدامها فى اقـراض أصحاب تلك الأراضى ضمن قوانين الشركة وطبقا لشروطها ، وقد قامت الشركة باقراض ذلك المبلغ على النحو الموضح فى ميزانيتها عن عام ١٩٤٩ [٥٩] ٠

وفى نهاية السنة المالية الأولى من عمل الشركة قدمت ميزانيتها ، وحساب الأرباح والخسائر عن المدة من ١٥ أغسطس ١٩٤٧ (تاريخ التأسيس) وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ ويتبين من فحص تلك الميزانية أن هناك خسارة عن تلك المدة قدرها (٨٥٥٤) ج٠م ، وذلك بالطبع راجع الى الظروف التى أوردناها عن الحرب ونكبة العرب ١٩٤٨ ، وما أدى اليه ذلك من عدم امكان الشركة القيام بكافة أغراضها[٦٠] ٠

وواضح هنا أثر الحرب المدمر على مصير القضية الفلسطينية ، فقد أوقفت الحرب خطة الشركة وبرنامج أعمالها ٠ وما أن تنتهى الحرب وتجد الشركة فرصة عمل مواتية ، الا وتجد أن تلك الحرب قد غيرت تماما من معالم وخريطة توزيع الأرض والسكان فى فلسطين ٠

فقد أخذ عدد اليهود فى التزايد الى أن بلغ عددهم (١٫٠١٣٫٠٠٠) يهودى على وجه التقريب فى أواخر عام ١٩٤٩ ، هذا فى نفس الوقت الذى قل فيه عدد العرب الى (١٦٠٫٠٠٠) عربى فى أواخر نفس العام٠ وبذلك انعكس الموقف وأصبح اليهود أكثرية والعرب أقلية ، بعد أن كان الأمر قبل ذلك أكثرية عربية وأقلية يهودية ٠ ففى عام ١٩٤٦ كان عدد

---

(٥٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٣ جـ١ ص ١٥٢ « مذكرة عن عمل الشركة العقارية العربية » ٠

(٦٠) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ١٢٥ ٠

« تقرير عن مراجعة حساب الشركة العقارية العربية عن المدة من ١٥ اغسطس ١٩٤٧ — ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ » ٠

العرب حوالى (٠٠٠ر٢٣٧ر١) عربى على وجه التقريب ، بينما كان عدد اليهود فى نفس العام حوالى (٠٠٠ر٦٠٨) يهودى[٦١] .

وواضح هنا من هذا الانقلاب الكبير فى تحول العرب من أكثرية الى اقلية واليهود من أقلية الى أكثرية ، أن أثر حرب ١٩٤٨ كان بالغ الخطورة ، فقد ترتب على تلك الحرب ، أن هاجرت أعداد كبيرة من اليهود من أماكن متفرقة فى العالم وخصوصا من أوربا الى أرض فلسطين العربية والعكس من ذلك ، اضطرار عدد كبير من عرب فلسطين ، تحت ضغط الطرد والارهاب الى ترك ديارهم وممتلكاتهم والعيش فى خيام كلاجئين فى الدول العربية المجاورة[٦٢] .

وتواكب مع ذلك أن استولى اليهود على الأراضى العربية واغتصبت اغتصابا ، وقد تم ذلك قسرا باستخدام الهاجاناة لوسائلها الارهابية فى طرد الفلسطينيين من أراضيهم ، مما جعلها تنجح بعد حرب ١٩٤٨ وفى أقل من عام واحد من انتزاع مساحة قدرها ٧٦٪ من مجموع مساحة فلسطين[٦٣] .

وباتت أحوال فلسطين على شكل خطير من التشرد والضياع ، الى درجة ان الجامعة العربية ، اقترحت فرض ضريبة على دول الجامعة تسمى ضريبة انقاذ فلسطين ، ووافق مجلس الجامعة على فرض تلك الضريبة فى جلسة ٢٢ فبراير ١٩٤٨ وجاء فى قرار الجامعة ما يلى :

---

(٦١) اليوميات الفلسطينية ، المجلد التاسع ، ص ٢٠ .

(٦٢) جامعة الدول العربية ، الندوة الدولية حول المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة .
القاهرة ٢٤ـ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩ م . مضبطة جلسة العمل الرابعة كلمة الدكتور فاروق يوسف ص ١ .

(٦٣) جامعة الدول العربية . التأصيل النظرى للظاهرة الاستيطانية ص ٨ « اعداد معهد البحوث والدراسات العربية » .

« نظرا لأن الحرب الداخلية الدائرة الآن بفلسطين ، قد الحقت بالعرب خسارة كبيرة فى الأموال والأرواح بحيث أصبح عدد غير قليل منهم بغير مأوى وبدون عائل أو رغبة فى معالجة هذه الحالة على ما يقضى به واجبات الاخوة والانسانية ، تقدم الوفد السورى باقتراح بفرض ضريبة فى كل دولة من دول الجامعة باسم ضريبة انقاذ فلسطين تخصص مواردها لهذه الغاية على أن تكون هذه الضريبة بنسبة واحدة لكل دولة من دول الجامعة »[٦٤] .

وواضح من ذلك الى أى حد بلغت خطورة أوضاع عرب فلسطين فى نفس الذى تمكن فيه اليهود من السيطرة الكاملة على شئون فلسطين، وأعلن عن قيام دولتهم اسرائيل فى ١٩٤٨/٥/١٥ ، ومن شأن هذا كله أن يضع العراقيل واستمالة العمل أمام الشركة العقارية للعمل داخل فلسطين ، وفقا لبرامجها ونظام عملها .

الشركة تطالب بدفع مبالغ ضمان الأرباح :

بعد أن تطورت أحوال فلسطين على النحو السالف ذكره ، وأثرت حرب عام ١٩٤٨ على وضع العراقيل أمام نشاط الشركة واستحالة عملها داخل فلسطين فى اطار تلك الظروف ، وأمام هذا كله ، كان لابد للشركة أن تصاب بالضرر الفادح ، وتعكس ميزانية الشركة فى آخر عام ١٩٤٨ هذه الأضرار فنجد أن الميزانية قد سجلت خسارة قدرها (٨٥٥٤)ج٠م[٦٥] ، وبالرغم من تلك الخسارة نجد أن مجلس الادارة يجتمع فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ويقرر صرف الربح الأدنى المضمون للمساهمين وقدره ٥٪ من قيمة الاسهم الاسمية بعد خصم الضريبة المستحقة عليه ، ومجلس الادارة هنا يقرر هذا الحق وفقا للضمان الذى

---

(٦٤) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ص ١١٩ .

(٦٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ــ١/٢٢٣ ج ١ ص ١٧٩ .

قطعته الدول العربية الأعضاء على نفسها ، بأن تضمن ربح الاسهم ولمدة عشر سنوات فى حالة خسارة الشركة ، وذلك وفقا للمادة (٥٨) من نظام الشركة الأساسى ، وفى ١٧ مارس ١٩٤٩ اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين وصدقت على قرار مجلس الادارة لتنفيذ صرف الأرباح المذكورة[٦٦] .

وبعد أن اتخذت الشركة هذه الاجراءا تالخاصة بصرف الأرباح ، أخذ رئيس مجلس الادارة فى مراسلة الحكومات العربية الضامنة لأرباح الاسهم ، ومن ذلك خطابه الى وزير مالية الحكومة المصرية فى ٢٢/٣/ ١٩٤٩ يطالبه بدفع مصر نصيبها السنوى المقرر فى حالة الخسارة لضمان أرباح الاسهم ، ونصيب مصر مقداره (٢١٠٠٠) ج . م فى العام ، وذكر رئيس مجلس ادارة الشركة لوزير المالية المصرى ، أن غالبية المساهمين الأفراد من المصريين ، وأن معظم هؤلاء من صغار المدخرين ومن اليتامى والقصر والمحتاجين ممن أوصت المحاكم الحسبية على توظيف المدخرات الآيلة اليهم فى أسهم الشركة المحاطة بالضمان المذكور ، والذى كان سببا فى اقبال الأفراد على المساهمين فى اسهم ورأسمال المشروع[٦٧] .

وقبل أن تقرر مصر صرف قيمة الضمان المقررة ، فانه قد أثيرت ضجة حول هذا الموضوع فى مجلس النواب والشيوخ المصرى ، ففى جلسة ١٢ ابريل ١٩٤٩ تقدم أحد النواب بسؤال الى رئيس مجلس الشيوخ، يسأله عن مصير تلك الشركة الخاسرة وجاء فى هذا السؤال ما يلى « نص قانون الشركة على أن تضمن الحكومات العربية للمساهمين ربحا أدنى قدره ٥٪ من قيمة الاسهم التى اكتتبوا بها ، ولذلك فان هذه الحكومات تتحمل مرتبات موظفى الشركة ومصاريف ادارتها ، كما ستتحمل دفع أرباح المساهمين بعد أن أصيبت الشركة بالخسارة ، ولذا نطلب

---

(٦٦) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ١٠٨ .

(٦٧) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ١٠٧ .

معرفة سياسة الحكومة نحو هذه الشركة على ضوء الحالة الراهنة فى فلسطين »[٦٨] .

وسؤال النائب على النحو الموضح لم يزد عن مجرد استيضاح يراد منه الاطمئنان على أن مساهمة مصر بضمان أرباح الاسهم لن يكون بغير فائدة ، وجاء رد الحكومة على النائب بالافادة عن أخبار الشركة وتطوراتها منذ أن أسست والأهداف القومية التى تسعى اليها ، وكيف جاءت الحرب لتحول دون تحقيق أهداف المشروع ، ومن ثم خسارته فى عامه الأول ، وجاء فى الاجابة أيضا ان الحكومة لا تتحمل دفع مرتبات موظفى الشركة أو مصروفاتها الادارية وكل ما التزمت به الحكومة هو ضمان أرباح الاسهم بربح أدنى قدره ٥٪ وفى نهاية الاجابة أفادت الحكومة بأنها تأمل أن تتاح للشركة فرصة العمل القريب العاجل لتحقق الأغراض القومية النبيلة التى تكونت من أجلها لنصرة شعب فلسطين وأبنائها العرب[٦٩] .

وبعد هذا لم تقدم الحكومة المصرية على صرف نصيب مصر فى حصة ضمان أرباح الاسهم بسهولة ، بل أخذت الشركة توالى ارسال طلبات استعجال دفع الحكومة المصرية نصيبها المقرر ، وهذه الرسائل استمرت من مارس ١٩٤٩ وحتى آخر هذا العام[١٠] .

وفى نوفمبر ١٩٤٩ أرسلت وزارة التجارة والصناعة لجنة لدراسة أحوال الشركة ومراجعة ميزانيتها وحسابها الختامى ، وأوردت تلك اللجنة تفصيلات عن ميزانية الشركة حددت فيها مرتبات الموظفين الشهرية

---

(٦٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤–٢٢٣/١ ج ١ ص ١٠٩ .

(٦٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف ، ص ١١٣ .

(٧٠) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف ، ص ١٠٧–١٢٢ .

(حوالى ٦٥٠ ج٠م) وان الشركة استأجرت دورا كاملا من احدى عمارات الحراسة الايطالية بشارع الملكة فريدة بايجار سنوى قدره (١٨٢٤)ج٠م، وهذا الدور مكون من خمسة شقق أخذت الشركة شقة من الشقق الخمسة كمكاتب لها وأجرت الأربع شقق الأخرى من الباطن لشركات أجنبية ، وشقة منها أجرتها لشركة كمقر للامانة العامة للجامعة العربية • وأوردت اللجنة أيضا مصاريف مختلفة أنفقتها الشركة على اصلاحات كثيرة ، وكذلك أوردت ايراداتها عن عوائد الحسابات الخاصة بها والمودعة فى البنوك وحسابات أخرى مختلفة • وبعد أن كتبت اللجنة تقريرها على هذا النحو ، أعدته وزارة التجارة والصناعة وقامت برفعه الى وزارة الخارجية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٩ ، وقد كتبت وزارة التجارة والصناعة رأيها فى نهاية التقرير بأنه ليس لدى الوزارة مانعا من الموافقة على صرف مبلغ حصة مصر فى ضمان أرباح سهم التأسيس[١١] •

وبالفعل اتخذت اجراءات صرف مبلغ حصة مصر فى الضمان وقدره (٢١٠٠٠) ج٠م وتسلمت الشركة المبلغ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٩ م وذلك لكى يتسنى لها صرف حصص أرباح أسهم المساهمين ، وأدرجت وزارة المالية هذا المبلغ بميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٤٩ــ١٩٥٠[٧٢] •

ولم يتوقف دفع مصر والعرب مبالغ ضمان أرباح أسهم التأسيس على السنة الأولى فقط ، بل ووفقا لقانون التأسيس أن يستمر هذا الضمان لمدة عشر سنوات طالما أن الشركة لم تحقق أية أرباح • وفى العام التالى لعمل الشركة فانها لم تحقق ربحا أيضا ، هذا بالرغم من أن الشركة قد حققت زيادة فى الايرادات عن المصروفات مقدارها (٦١٥٠)

---

(٧١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف ، ص ١٢٥ ــ ١٢٦ •
« تقرير عن مراجعة حسابات الشركة العقارية العربية عن المدة من ١٥ أغسطس ١٩٤٧ الى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ » •

(٧٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ١٢٦ــ١٢٧ ، ١٤٣ •

ج٠م عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ ، والسبب فى عدم تحقيق الربح بالرغم من تلك الزيادة هو أن هذه الزيادة قد دفعت بكاملها لتغطية خسارة الشركة فى العام السابق والتى كان مقدارها (٨٥٥٤) ج٠م وبعد استهلاك زيادة الايرادات على هذا النحو يتبقى مبلغ خسارة مقداره (٢٤٠٤) ج٠م من جملة مبلغ خسارة العام الأسبق [٧٣] ٠

وبالطبع وجب على مصر والعرب أن تستمر فى دفع ضمان أرباح أسهم التأسيس عن السنة الثانية أيضا وبالفعل دفعت مصر نفس مبلغ الضمان الذى دفعته فى العام الأول وهو (٢١٠٠٠) ج٠م ، كما استمر العرب فى دفع نصيبهم فى العام الثانى وهو نفس المبلغ الذى دفع فى العام الأول[٧٤] ٠

ويبلغ اجمالى مبلغ ضمان أرباح اسهم التأسيس الذى تدفعه مصر والعرب فى العام الواحد (٥٠٫٠٠٠) ج٠م[٧٥] ٠

وفى ١٦ مارس ١٩٥٠ اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين بالشركة وذلك لتحديد ميعاد دفع هذا المبلغ كربح أدنى للمساهمين ، وحدد هذا الميعاد للدفع فى ١٣ ابريل ١٩٥٠[٧٦] ٠

وبفحص ميزانية السنة الثانية لعمل الشركة نجد أن سبب زيادة الايرادات التى ذكرناها مصدره قيمة ايجارات الشقق التى أجرتها الشركة من الباطن بالاضافة الى فوائد استثمار أموال الشركة فى مختلف

---

(٧٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، كراسة رقم ١٤٨ ٠ « حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١/ ١٩٤٩ ، الميزانية العمومية فى ١٩٤٩/١٢/٣١ » ٠

(٧٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ١٤١ ، ١٧٩ ٠

(٧٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٣ جـ١ ص ٦٧ ٠

(٧٦) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ٠

البنوك المصرية والعربية ، وأيضا فوائد على سلفيات فلسطين وسندات الحكومة (قرض فلسطين)[٧٧] .

ويتبين من ذلك أن هذا العائد ليس مصدره ــ باستثناء فوائد سلفيات فلسطين وهى محدودة ــ نشاط الشركة فى انقاذ أراضى وعرب فلسطين ، بل أن مصدر هذا العائد أعمال تجارية ناتجة من تأجير شقق أو فوائد أموال مودعة فى البنوك . ومن ثم فان ذلك لا يتفق والهدف الذى أسست الشركة من أجله ، ومن ناحية ثانية أصبحت الشركة تشكل عبئا كبيرا على الحكومات العربية ، وهذا العبء لا يوجه الى الغرض الذى وافق العرب ومصر على دفع أموالهم فيه ، وهو انقاذ ومساعدة أرض وعرب فلسطين ، ومن ثم أصبح هناك نوع من الاستياء عند بعض المتتبعين لأخبار تلك الشركة فى مختلف البلاد العربية المشاركة فى مشروع تأسيسها ، وطالب بعض من هؤلاء حل الشركة تفاديا لدفع أموال من غير طائل أو جدوى طالما ان الشركة لم توفق تحقيق هدفها القومى .

المطالبة بتصفية الشركة العقارية :

ونظرا لأن الشركة قد وصلت الى هذا الحال من التوقف عن العمل والبعد عن أهدافها فان احدى الحكومات العربية الأعضاء فى مجلس الجامعة العربية ، قد تقدمت بتساؤل فى دورة مجلس الجامعة المنعقدة فى أكتوبر ١٩٤٩ ، وفى هذا التساؤل استفسرت تلك الدولة عما اذا كان من المستطاع حل الشركة ، وأحال مجلس الجامعة هذا الموضوع الى الادارة القانونية بالامانة العامة للجامعة العربية لبحثه ، ولم يطل بحث الادارة القانونية ، فما لبثت أن قدمت تقريرا ذكرت فيه ان حل تلك الشركة أمر لا يملكه الا أصحابها ، كما ان التزام الحكومات العربية

---

(٧٧) حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١/ ١٩٤٩ كراسة رقم ١٤٨ « مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠نفس الملف ».

بضمان الربح الأدنى قائم طوال مدته ، وأن الاحتياطى الخاص المتبرع به من قبل تلك الحكومات قد أصبح مملوكا للشركة ذاتها[٧٨] .

وفى دورة مجلس الجامعة المنعقدة فى مارس ١٩٥٠ ، عرض تقرير الادارة القانونية المذكور ورأى المجلس أن يعيد بحث الموضوع عن طريق اللجنة القانونية المتفرعة عنه والممثلة فيها كل الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة ، وقد درست اللجنة القانونية الموضوع فى عدة جلسات، ورفعت بنتيجة دراستها تقريرا الى مجلس الجامعة[٧٩] .

ولم يكتف المجلس بهذا التقرير ، بل أعاد المجلس البحث بنفسه ، ومن ثم وافق على تقرير اللجنة القانونية ، وأصدر بذلك قرارا فى ٨ ابريل ١٩٥٠ ، جاء فيه مايلى :

يوافق مجلس الجامعة العربية ، على قرارات اللجنة القانونية الآتية :

أولا :

ترى اللجنة القانونية أن الشركة العقارية العربية هى شركة مصرية ، خاضعة لأحكام القوانين المصرية ، وأنه ليس لمجلس جامعة الدول العربية أن ينظر فى حل الشركة .

ثانيا :

فى الوقت الذى تعبر فيه اللجنة عن رغبتها فى بقاء الشركة وتوفرها على الأغراض المنصوص عليها فى المادة الثانية من نظامها الأساسى — وهى مساعدة وانقاذ أراضى وعرب فلسطين — فان اللجنة ترى أن للشركة الحق فى أن تباشر نشاطها أيضا فى

---

(٧٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف ، ١٤٩ .
— قرارات مجلس الجامعة العربية ص ١١٩ .
(٧٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ نفس الملف ، ص ١٤٩ .

غير فلسطين من دول الجامعة العربية طبقا لاحكام قانونها الأساسى[٨٠] .

واذا كانت هناك دولة عربية ــ غير مصر ــ قد تقدمت باقتراح لحل الشركة ، فان أحد الأعضاء فى مجلس النواب المصرى ، قد تقدم فى جلسة ١٩/٦/١٩٥٠ باقتراح الى وزير التجارة والصناعة يطالب فيه بالنظر فى تصفية الشركة حتى لا يظل التزام دفع نصيب مصر فى ضمان أرباح أسهم المساهمين عبئا على الميزانية من غير داع .

وقد جاء فى اقتراح النائب المصرى ما يلى : « ان هذه الشركة تأسست وساهمت فيها مختلف الحكومات العربية بقصد انقاذ أراضى فلسطين العربية ، ولا شك أننا جميعا نقدر هذا العمل ونعطف عليه كل العطف وعندما تأسست هذه الشركة لقيت منا كل حماسة وتأييد ، ولكن التطورات الأخيرة ، التى اجتازتها قضية فلسطين جعلت هذه الشركة لا عمل لها فى الوقت نفسه تتحمل الحكومة أرباحا لمساهمى هذه الشركة. أما وقد أصبحت الشركة لا عمل لها على الاطلاق ، كما لا ينتظر أن يكون لها عملا مستقبلا ، فسينتهى الأمر بنا الى أن تظل الحكومة ملتزمة بدفع هذه الأرباح عن الميزانية العامة دون فائدة ترجى من ذلك ، لهذا اقترحت على حضراتكم حذف المبلغ من الميزانية على أن تبدأ الحكومة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية هذه الشركة ، وتتحلل من التزاماتها لدى المساهمين حتى لا يبقى هذا المبلغ عبئا على الميزانية من غير داع وليس من وراءه حكمة »[٨١] .

واستمرت مطالبة النواب بعد ذلك بتصفية الشركة ، كما طالبت اللجنة المالية أيضا بمجلس النواب بنفس الطلب ، وقد ورد ذلك فى جلسة المجلس المنعقدة فى ٢٦/٦/١٩٥٠ ، وقد ذكر هذا فى اطار حديث

---

(٨٠) قرارات مجلس الجامعة العربية ص ١١٩ .

(٨١) مضابط جلسات مجلس النواب ، جلسة ١٩/٦/١٩٥٠ ، ص١٧ .

أحد النواب ، وجاء فيه مايلى : « وردت ملاحظة فى التقرير الذى وضعته اللجنة المالية وهذه الملاحظة خاصة بالشركة التعاونية التىأنشئت لمشترى أراضى فلسطين ، وقد جاء فى ملاحظة اللجنة انه على الحكومة أن تعمل على تصفية هذه الشركة حتى لا تتحمل ميزانية الدولة فى السنة القادمة خسائر هذه الشركة »(٨٢) .

وكان تركيز مناقشات أعضاء مجلس النواب حول الشركة ينصب على أنها لم تحقق شيئا ، مما أنشئت من أجله وهو انقاذ أراضى فلسطين ومعاونة عربها(٨٣) .

نشاط الشركة العقارية خارج فلسطين :

كان لابد أمام هذه الظروف من أن تتحرك الشركة العقارية بسرعة نحو ايجاد مناخ عمل مناسب لها ، ووجدت الشركة فرصة لعملها على أحسن ما يكون خارج فلسطين ، وذلك تنفيذا لما جاء فى قرار مجلس الجامعة العربية فى ٨ ابريل ١٩٥٠ والذى أقر فيه انه على الشركة أن تباشر نشاطها أيضا خارج فلسطين فى الدول العربية الأعضاء بالجامعة العربية(٨٤) .

وبالفعل بدأت الشركة فى ممارسة هذا النشاط فى منطقة غزة والاردن والعراق وهى مناطق لتوظيف أموالها حتى تحقق الشركة الربح المطلوب فى آخر كل عام ولا تظل عبئا على الحكومات العربية ، وبالفعل ستحقق الشركة هذا الربح بعد ذلك ، ولكن من أعمال تصطبغ بالطابع التجارى ، وقد بعدت بذلك بدرجة واضحة عن هدفها الأساسى الذى

---

(٨٢) مضابط جلسات مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٦/٢٦ ص ٢٥ .
(٨٣) مضابط جلسات مجلس النواب ، نفس الجلسة ص ٧٥ .
(٨٤) قرارات مجلس الجامعة العربية ، القرار الأول ، الجلسة الخامسة فى ١٩٥٠/٤/٨ « مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٣ ج ١ ص١٥٨ » .

أنشئت من أجله ، هذا باستثناء نشاطها فى منطقة غزة لكونها أرض فلسطينية خضعت للادارة المصرية بعد حرب ١٩٤٨ • ونتابع فيما يلى نشاط الشركة فى غزة والاردة والعراق ، لنتحقق من طبيعة هذا العمل ومدى تحقيقه لأهداف المشروع •

أولا : نشاط الشركة فى منطقة غزة :

كان لعمل الشركة فى هذه المنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية أعظم الأثر ، فى انعاش اقتصادها الزراعى ، بما منحته وتمنحه لأصحاب البيارا تو الأراضى الزراعية من قروض ، ومعروف أن هذه المنطقة مكتظة بسكانها الأصليين وباللاجئين اليها من مناطق فلسطين الأخرى ، ويبلغ مجموع سكان تلك المنطقة فى ذلك الوقت (١٩٥٠) ٣٥٠٫٠٠٠ نسمة ، ومجموع مساحات الأرض الزراعية بها (٢٥٠٫٠٠٠) دونم ، ومعروف أن عماد الثروة الزراعية فيها هى الثمار الحمضية التى تنتجها بياراتها (حدائقها) ومع رغبة الشركة فى اسعاف الزراع بها واعانتهم على استصلاح أراضيهم وحفظها ، فان مجلس الادارة يأخذ مع ذلك بسياسة حريصة فى منح القروض طبقا للاحتياج العاجل وبنسبة الضمان المأخوذ فى كل حاله • وقد بلغ مجموع القروض التى منحتها الشركة فعلا ما قيمته (٨٦٫٣٨٥) جنيه فلسطينى ، وظلت الشركة توالى عملها فى تلك المنطقة ، وقد حظيت فى هذا السبيل بمعاونة السلطات المصرية هناك • وقد أعطت الشركة هذه القروض بضمان أراضى زراعية ، وأراضى بناء ، ومبان بلغت قيمتها (٤٣٧٫١١٨) ج فلسطينى ، وهى أسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية فى ذلك الوقت[٨٥] •

وواضح من نشاط الشركة فى غزة انها أسعفت بعض الزراع المحتاجين للقروض •

---

(٨٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ نفس الملف ، ص ٧٩ .

ولكون منطقة غزة أرض فلسطينية دخلت تحت الادارة المصرية ، فان نشاط الشركة هنا يكاد يكون موضوعيا مع الهدف الذى أنشأت من أجله ، هذا مع ملاحظة احتياط الشركة المبالغ فيه ، والذى وضح من قيمة الأرض الضامنة للقروض ، فقد كانت تزيد قيمتها أضعافا مضاعفة عن مبالغ القروض •

ثانيا ــ نشاط الشركة فى الاردن :

واذا كانت الشركة قد بدأت نشاطها فى غزة خلال عام ١٩٥٠ ، الا انها لم تبدأ هذا النشاط فى الاردن فى نفس العام ، ذلك أنها صادفت مشاكل فى الاجراءات وبدء التنفيذ ، بالرغم من الفرص الكبيرة المتاحة للعمل ، والتى يمكن أن تستغرق كل رأسمال الشركة بل ويزيد ، وعن تلك الفرص المتاحة للعمل فى الاردن فان الشركة قد ذكرت ما يلى : « تنفيذا للقرار الذى اتخذه مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٥٠/٤/٨ لتوظيف أموال الشركة فى بعض البلاد العربية خارج فلسطين ، منذ ذلك التاريخ والشركة على اتصال دائم بالسلطات المختصة فى الحكومة الاردنية للتصريح لها بالعمل فى هذه المنطقة الشاسعة التى يمكن أن تستوعب جانبا كبيرا من رأسمال الشركة ، فمن المعروف انه فى هذه المنطقة أراضى زراعية واسعة بعضها يزرع والآخر قابل للزراعة ، كما أن حركة العمران فى هذه البلاد نشطة جدا نظرا لكثرة عدد اللاجئين اليها، وبسبب آثار التدمير التى خلفتها الحرب فى مبانيها ، أمام هذا كله تعالت صيحات الأهالى تطلب القروض من الشركة لزراعة الأرض واصلاح المبانى ، ومدينة كمدينة القدس وحدها تحتاج لتعمير ما تهدم من مبانيها وانشاء ما يحتاج اليه الأهالى رأسمال الشركة كله ، ومن المؤسف حقا ان مساعى الشركة لدى الحكومة الاردنية لم تنته بعد الى النتيجة المنشودة بعد انقضاء بضعة شهور على اجرائها ، وذلك

لأسباب سياسية متصلة بالعلاقة بين جامعة الدول العربية والمملكة الاردنية مما لا دخل للشركة فيه »[٨٦] .

وفى الوقت الذى لم تستطع فيه الشركة ابتداء العمل فى الاردن وفى مدينة القدس (الجزء الشرقى منها) — والتى دخلت تحت الادارة الاردنية بعد الحرب — فانه على العكس من ذلك كان النشاط اليهودى على قدم وساق فى تعمير القدس (الجزء الغربى) — الذى استولت عليه اسرائيل بعد الحرب — وساهمت فى ذلك مؤسسات يهودية كثيرة مثل الكارين كايمت ، والكارين هامود وغيرهما ، والتى بلغ عددها حوالى ١٦ مؤسسة يهودية . وقد ساهمت تلك المؤسسات اليهودية فى تعمير الأراضى المحيطة بالقدس وغيرها من الأراضى الكثيرة ، ووظفت تلك المؤسسات فى ذلك مبالغ باهظة (ملايين من الجنيهات) فى شراء الأرض استصلاحها وتشييد المبانى [٨٧] .

ولم تبدأ الشركة نشاطها فى الاردن بصورة جادة الا مع بداية عام ١٩٥٢ ، وفى ١٩٥٣ واتسمت أعمالها فى هذا النشاط بالصبغة التجارية ، ووظفت الكثير من أموالها فى عموم البلاد ، فكانت منها قروض فى مجال الزراعة ، اتسمت بطابع الاستمرار وحافظ الزراع على دوام تسديد الأقساط المستحقة ، ولهذه القروض الزراعية دورا كبيرا فى نهضة وترقية أحوال الزراعة فى المملكة الاردنية ، وغير قروض الزراعة كانت هناك قروض البناء والتى كان الطلب عليها مستمرا وكبيرا بسبب أعمال البناء المتزايدة ، وخاصة فى مدن عمان والقدس واريحا والزرقاء واستطاع البنك أن يحقق أرباحا أكبر فى مجال البناء بالاردن عن استثماراته فى المجالات الأخرى[٨٨] .

---

(٨٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف ص ١٧٣ .

(٨٧) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ١٧٢/١٧٣ .

(٨٨) نشرة البنك العقارى العربى . تقرير مجلس الادارة عن اعمال البنك وعن أعمال السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ ، وأعمال الجمعية العمومية مارس ١٩٥٥ ص ٨—٩ .

ويتضح من نشاط البنك بالاردن فى كافة أنشطته فى مجال الزراعة والبناء والمرافق انها أعمال اتصلت بالاردن نفسه فى تطوير بعض أنواع الزراعة فيه وتعمير بعض مدنه واقراض عدد من الأهالى ، وهـذه أعمال قد بعدت بهدف البنك عن صلب القرض الذى أسس من أجله وهو مساعدة وانقاذ أرض وعرب فلسطين ، واتسمت هذه الأعمال من ناحية ثانية بالطابع التجارى والبحث عن الفائدة والربح •

ثالثا ــ نشاط الشركة فى العراق :

كان العراق من البلاد العربية الهامة التى رأى مجلـس ادارة الشركة أن يوظف أمواله فيها ، وذلك لقابلية المشاريع هناك فى مختلف الميادين لاستثمار الأموال وتنميتها •

وبالفعل بدأت ادارة الشركة منذ منتصف عام ١٩٥٠ فى الاتصال بالحكومة الملكية العراقية وقد أوردت الشركة فى بياناتها أن الحكومة أبدت اهتماما خاصا بشئون الشركة لتحقيق التعاون المطلوب ، وقامت بالربط بين مساعى وطلب الشركة للعمل ، فعملت على تحقيق التعاون بينها وبين مؤسسات عراقية هامة مثل البنك الزراعى العراقى والبنـك العقارى العراقى ، وذلك لتحقيق التعاون المطلوب لتقوية التعاون العربى وتحقيق أهدافه(٨٩) •

ومساعى الشركة للعمل فى العراق أبعدتها تماما عن أرض فلسطين وحولتها الى هدف عقارى تجارى آخر ، لا يتفق مع جو تأسيسـها وهدفها العربى والقومى •

تغير تسمية الشركة الى البنك العقارى العربى :

وبعد أن وضح اتجاه الشركة على هذا النحو ، وتغير هدفها ، وأنها أصبحت أقرب الى أنشطة البنوك الباحثة عن المكاسب والأرباح

---

(٨٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف ، ص ١٧٢ •

منها الى أنشطة المؤسسات التى أنشأت لأهداف وطنية وقومية خاصة ومحددة ، بعد أن وضح ذلك تماما فانه لم يعد الا أن يتغير اسم الشركة ، من الشركة العقارية العربية (ش• م• م) الى البنك العقارى العربى (ش• م• م) •

وبالفعل فانه قد صدر مرسوم بذلك فى ١٧/٦/١٩٥٤ ، ونشر بجريدة الوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٥٤[٩٠] •

وجاء ضمن أهداف البنك وأنشطته ، القيام بأعمال التسليف العقارى برهون أطيان زراعية ومبانى وأراضى معدة للبناء ، ولم يعد هناك ذكر لأرض فلسطين ومساعدة عربها[٩١] •

وبالتطبيق على نشاط البنك من واقع نشراته ، نجد أنه قد اتجه هذا الاتجاه بعيدا كل البعد عن النشاط الفعلى لمساعدة وانقاذ أرض وعرب فلسطين ، وهذا أمر طبيعى ففلسطين احتلت ، وأعلن عن قيام دولة يهودية فيها فى ١٥/٥/١٩٤٨ •

ومنذ أن تحولت الشركة الى نشاطها التجارى مع بداية عام ١٩٥١ فانها قد حققت أرباحا واضحة وصلت حملتها فى عام ١٩٥١ الى (١٤١ر١٧) ج•م[٩٢] واستمرت فى الأرباح بعد ذلك ، وخاصة بعد أن تغيرت تسميتها الى البنك العقارى العربى ، فان البنك قد حقق أرباحا فى سنته المالية لعام ١٩٥٤ قدرها (٢٥٦ر٤٣) ج•م وهو مبلغ يمثل صافى الأرباح بعد خصم كافة المخصصات المطلوبة[٩٣] •

---

(٩٠) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦ ، ملف ١٨٢—٤٢٨/٣ جـ ١ ص ٢١٥ •

(٩١) نشرة البنك العقارى العربى ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٤ •

(٩٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٠ ، نفس الملف دفتر رقم ١٩٧ « حساب الأرباح والخسائر عن عام ١٩٥١ » •

(٩٣) نشرة البنك العقارى العربى ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٤ م •

خاتمـــة :

انشئت الشركة العقارية مع بداية تكوين جامعة الدول العربية ، وكان انشاؤها بداية موفقة لنشاط الجامعة ، ذلك أن هدف تلك الشركة يتفق تماما مع الغاية التى اتجهت اليها الجامعة العربية ، وهى العمـــل العربى المشترك والانتصار للقضايا القومية العربية •

وكانت قضية فلسطين ، بعد أن بلغت درجة كبيرة من التعقد ، هى الأساس الأول الذى اتجهت اليه أهداف الشركة والغاية القصـــــوى لتأسيسها ، ومن ثم سعت الجامعة العربية ، لدى الدول العربية الأعضاء من أجل الاتفاق على تأسيس هذه الشركة بهدف العمل الجاد من أجل القضية الفلسطينية ، وذلك بالوقوف بشدة وبشكل عملى وموحد أمام جوهر مشكلة فلسطين وهى سياسة التهويد والتى نبهت بشـــدة الى ضرورة أن يكون هناك صف عربى موحد ، وفكر عربى مشترك ، وتنسيق لتحديد الهدف ، ومال يجمع لمواجهة التحديات ، وفوق هذا كله حتمية أن تكون هناك هيئة قومية أو مؤسسة نشطة ، لها صفة الشرعية التى تعطيها حق العمل والحركة •

وبالفعل كانت الجامعة العربية موفقة عنـــدما درست القضـــية الفلسطينية لتكون بداية لنشاطها على صعيد العمل العربى الموحد ، ورأت اللجان المتخصصة والمتفرعة عن مجلس الجامعة أن تكون هناك مؤسسة أو شركة تتصدى لسياسة التهويد ، ووافق مجلس الجامعة ، كما وافقت الدول العربية الأعضاء على تكوين تلك الشركة ، وبالفعل صدر مرسوم تأسيسها فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧ كشركة مساهمة مصرية وسجلت الشركة أوراقها فى مصر نظرا لصعوبة تسجيلها فى فلسطين وأعلن عن هدف الشركة ، بأنها شركة ذات مهمة قومية خاصة ، اذ تهدف الى الوقوف الى جانب المواطن والفلاح الفلسطينى ، فتقرضه بالأموال بشروط ميسرة كلما احتاج اليها ، لمواجهة خطط اليهود التى هدفت الى

شراء الأرض العربية فى فلسطين واقدامهم على ذلك بطرق وصل كثيرة ومختلفة •

ومن ثم وجب مد يد العون والمساعدة الى هذا الفلاح لتثبيته فى أرضه ومساعدته على زراعتها ، وتمويله بالبذور والتقاوى والارشادات الحديثة فى زراعة الأرض ، وتهيئة كافة الوسائل أمامه حتى لا يكون عرضة للاغراء أو فريسة للضغوط •

وغير ذلك أعلنت الشركة عن خططها التفصيلية لتنفيذ أفكارها القومية والتى تتلخص فى الوقوف بحزم أمام سياسة التهويد ونجدة عرب فلسطين والحيلولة دون انتقال الأرض العربية اليهم • لعلها تبطل بذلك هدف وخطط اليهود والصهيونية العالمية •

ومن العوامل التى ساعدت على تكوين تلك الشركة هدفها القومى المذكور لمساعدة الفلسطينيين ، بالاضافة الى أن الحكومات العربية الأعضاء فى مجلس الجامعة قد ساعدت مشروع الشركة بشكل عملى جاد ، عندما أعلنت أنها تضمن الربح الأدنى لأسهم التأسيس ، اذا لم تربح الشركة عن أعمالها فى فلسطين ، وأضافت تلك الحكومات أنها ستستمر فى ضمان تلك الأرباح لمدة عشر سنوات من تاريخ التأسيس• وكان هذا الضمان مهم جدا لبداية نشاط الشركة ، نظرا لأن افتراض عدم الربح أو الخسارة قائم ، وذلك لصعوبة بداية العمل والتشغيل الكامل لأموال الشركة •

ويتضح حجم مساعدة الحكومات العربية للشركة بهذا الضمان لو عرفنا أن قيمة اجمالى الضمان فى العام الواحد (٥٠٫٠٠٠) ج•م على أساس أن رأسمال الشركة بلغ مليون جنيه مصرى ، وليس المهم بالضبط قيمة الضمان ، بقدر الفكرة القومية ، والتضحية العربية ، التى ينطوى عليها العمل العربى الموحد لنصرة شعب عربى شقيق •

وبقدر ما كانت البداية موفقة فى تأسيس الشركة ، بقدر ما كانت غير موفقة بعد أن أخذت تسعى لتنفيذ أهدافها فى فلسطين ، وقد يكون السبب فى ذلك أن العوامل التى تعرضت لها أكبر بكثير من طاقة الشركة وحدود العمل العربى ، الا أن الحقيقة المؤكدة أن الشركة لم توفق فى تحقيق أهدافها •

وكانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ هى العامل الأول الذى غير تماما من مسار الشركة وأبطل من أهدافها القومية ، ففى تلك الحرب نكبت الأمة العربية بهزيمة فادحة وانتصر اليهود ، وأعلنوا عن قيام دولتهم (اسرائيل) فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، والأكثر من ذلك أن عددا من دول العالم قد أعلن مساندته لدولة اسرائيل الوليدة وبات العرب فى أرضهم فلسطين فى وضع بائس ، ذلك أنهم تعرضوا لألوان شتى من الضغط والارهاب ، وصودرت قرى بأكملها ، استولى عليها اليهود ، وانتزعت مساحات شاسعة من أرض فلسطين العربية ، ومن ثم هاجر كثير من عرب فلسطين تحت ضغط هذه الظروف الى البلاد العربية المجاورة ، فى نفس الوقت الذى توافدت فيه أعداد كبيرة من اليهود من مختلف أنحاء العالم الى فلسطين وأصبح الوضع فى فلسطين بعد الحرب مختلف تماما عن الأوضاع قبل الحرب ، فالاكثرية العربية أصبحت أقلية ، والعكس تماما ، الأقلية اليهودية أصبحت أكثرية وتمتلك حوالى (٧٦٪) من ممجوع مساحة فلسطين •

وأمام هذه الظروف لم تتمكن الشركة من ممارسة نشاطها داخل فلسطين فى عامها الأول ، ولذا منيت بالخسارة وتحملت الدول العربية دفع أرباح أسهم التأسيس لتوزع على المساهمين ، وفى العام الثانى أيضا لم تتمكن الشركة من مواصلة عملها الجاد ، ومن ثم لم تحقق ربحا أيضا ، وبالتالى واصل العرب دفع أرباح اسهم التأسيس ، وعندما وجد المتتبعون لأخبار الشركة أنها بهذه الصورة لن تتمكن من تحقيق الهدف الذى أسست من أجله ، بالاضافة ان الدول العربية الضامنة للارباح ستستمر فى الدفع من غير جدوى ، عندما وجد هؤلاء ذلك طالب

بعضهم بتصفية الشركة وحلها • ونوقش أمر تصفية الشركة فى مجلس ادارة الجامعة العربية ، ورفض المجلس طلب التصفية ، واتخذ قرارا بأن تعمل الشركة على تشغيل أموالها فى البلاد العربية المجاورة لفلسطين والتابعة للجامعة وبالفعل اتجهت الشركة نحو هذا الهدف ، وساندت الحكومة فى مصر الابقاء على الشركة دون حل بالرغم من مطالبة بعض أعضاء مجلس النواب ولجنة الميزانية بالمجلس حل الشركة •

وبالفعل بدأت الشركة فى الاتصالات للعمل بقطاع غزة ومارست أعمالا عقارية ، كما اتصلت بالحكومة الاردنية ومارست نشاطها فى ميادين عقارية زراعية وأعمال بناء ، كما اتصلت بالحكومة العراقية للعمل هناك ، وبناء على ذلك بدأت الشركة تحقق أرباحا عن أنشطتها فى تلك الأماكن •

ولكن المهم هنا أن الشركة قد بعدت تماما عن هدفها الأصلى وهو مساعدة عرب فلسطين وانقاذ أرضهم العربية وتثبيت الفلاح الفسطينى فى أرضه ، كل ذلك لم يحدث ، واتجهت الشركة الى ممارسة أعمال تجارية بعيدا عن أرض فلسطين ، باستثناء قطاع غزة ، الذى خضع للادارة المصرية •

وبعد أن وضحت تلك الحقيقة تماما ، وأن الشركة لم تحقق هدفها، وأصبح عملها يتسم بالعمل التجارى البحت وكافة الأنشطة البنكية الأخرى ، التى تمارسها البنوك العقارية • بعد أن وضح ذلك ، تغيرت تسمية الشركة فى عام ١٩٥٤ من الشركة العقارية العربية الى البنك العقارى العربى • وبهذا يكون قد تغير هدف الشركة والاتجاه العربى القومى الذى أنشأت من أجله ، واغتصبت فلسطين ، لتقام عليها دولة اسرائيل ، وطرد أكثر العرب وضاعت أراضيهم ، وأصبحوا أقلية مغلوبة على أمرها ، وهو الأمر الذى لم تستطع الشركة مجابهته برأسمالها المحدود ، كما أن وحدة العرب وامكانياتهم كانت أقل بكثير من التصدى للامبريالية والصهيونية العالمية ، وخطط اليهود •

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين(١)
١٨٨٢ — ١٩٤٨

الموجة	الفترة الزمنية	تقدير عدد المهاجرين بدون خصم الهجرة العكسية	بلد الاصل الرئيسية التى وفد منها المهاجرون	الصفات الرئيسية للمهاجرين
الأولى	١٨٨٢/١٩٠٣	٢٠٠٠ — ٣٠٠٠	روسيا القيصرية	أعضاء محبى صهيون ، بعد موجة اضطهاد سنة ١٨٨١م
الثانية	١٩٠٤/١٩١٤	٣٥٠٠٠ — ٤٠٠٠٠	روسيا القيصرية	من العمال الأعضاء فى الحركة الصهيونية بعد اضطهاد ١٩٠٤/١٩٠٥
الثالثة	١٩١٩/١٩٢٣	٣٥٠٠٠	الاتحاد السوفيتى بولندا بلاد البحر البلطى	مهاجرون من الرواد والعناصر المدربة بعد تصريح بلفور ١٩١٧

الرابعة	١٩٢٤/١٩٣١	٨٢٠٠٠	بولندا الاتحاد السوفييتى البلقان الشرق الاوسط	مهاجرون من الطبقى الوسطى ، دفعهم الى فلسطين سوء الاحوال الاقتصادية فى بولندا وعدم تمكنهم من دخول الولايات المتحدة الامريكية بسبب القيود التى فرضتها على الهجرة .
الخامسة	١٩٣٢/١٩٣٨	٢١٧٠٠٠	بولندا وسط أوروبا	مهاجرون ذو سعة اقتصادية من أرباب المهن الحرة وغيرهم ممن هربوا من الاضطهاد النازى فى المانيا .
الحرب العظمى الثانية	١٩٣٩/١٩٤٥	٩٢٠٠٠	وسط أوروبا البلقان الشرق الاوسط	مهاجرون من الرواد ومن اللاجئين اليهود الذين نجوا من الاضطهاد النازى .
مابعدالحرب	١٩٤٦/١٩٤٨	٦١٠٠٠	بولندا وسط أوربا البلقان	معظمهم من الهجرة السرية .

(١) وليم فهمى : الهجرة اليوهدية الى فلسطين .

ملحـــق رقم (٢)

مرسوم تأسيس شركة مساهمة تدعى ((الشركة العقارية العربية))(١)

المساهمون	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة بالجنيه المصرى
١ ـ شريف صبرى باشا	ـ مصرى	٢٥٠٠	١٠ر٠٠٠
٢ ـ على ماهر باشـــا	ـ مصرى	٢٥٠	١٠٠٠
٣ ـ جميل مردم بك	ـ ســـورى	٥٠٠	٢٠٠٠
٤ ـ يوسف ياســـين	ـ ســـعودى	١٠٠٠	٤٠٠٠
٥ ـ حافظ عفيفى باشـــا	ـ مصرى	٢٥٠	١٠٠٠
٦ ـ أحمد حلمى باشا	ـ سعودى	٢٥٠	١٠٠٠
٧ ـ عبد الحميـــد شـــومان	ـ فلسطينى	٢٥٠٠	١٠ر٠٠٠
٨ ـ محمد على علوبة باشا	ـ مصرى	٤٥٠	١٠٠٠
٩ ـ محمود شكرى باشـــا	ـ مصرى	٥٠٠	٢٠٠٠
١٠ ـ توفيق دوس باشا	ـ مصرى	٥٠٠	٢٠٠٠
١١ ـ حسن كامل الشيشينى باشا	ـ مصرى	٥٠٠	٢٠٠٠
١٢ ـ محمود أبو الفتح	ـ مصرى	٥٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
١٣ ـ محمد فهمى سليمان بك	ـ مصرى	١٢٥	٥٠٠
١٤ ـ هدى شعراوى	ـ مصرية	٥٠٠	٢٠٠٠
١٥ ـ عطية غازى	ـ مصرى	٥٠٠	٢٠٠٠
١٦ ـ بهيـــة وهبة	ـ مصرية	٥٠٠	٢٠٠٠
١٧ ـ عبد القادر ايمان	ـ عراقى	١٠٠	٤٠٠
١٨ ـ محمد عبد الرحمن نصير	ـ مصرى	٢٥٠	١٠٠٠
١٩ ـ محمد عاطف الأتاسى	ـ سورى	٥٠	٢٠٠

(١) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٨٠ أول سبمتبر ١٩٤٧ م
يجب التنويه الى أن الأسماء مرتبة كما جاءت فى المرسوم بالضبط .

(تابع) ملحـــق رقم (٢)

المساهمون	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة بالجنيه المصرى
٢٠ ــ جمال الحسينى ــ	فلسطينى	١٠٠	٤٠٠
٢١ ــ نجيب شلبى الجادر ــ	عراقى	١٠٠٠	٤٠٠٠
٢٢ ــ محمود الطبقجلى ــ	عراقى	٥٠٠	٢٠٠٠
٢٣ ــ حنا ســلامة ــ	فلسطينى	٥٠٠	٢٠٠٠
٢٤ ــ ابراهيم الشفطى ــ	فلسطينى	٢٥٠	١٠٠٠
٢٥ ــ شوكت حمــاد ــ	فلسطينى	٢٥٠	١٠٠٠
٢٦ ــ عزت طنــوس ــ	فلسطينى	١٢٥	٥٠٠
٢٧ ــ محمد بشير الحريرى ــ	سعودى	١٠٠	٤٠٠
٢٨ ــ محمد سالم سالم ــ	مصرى	٢٥٠	١٠٠٠
٢٩ ــ بنك مصر ش٠م٠م ــ	ش٠م٠م	٧٩٥٠٠	٣١٨٠٠٠
٣٠ ــ البنك العربى ــ	فلسطينى	٧٥٧٠٠	٣٠٢٨٠٠
٣١ ــ بنك الأمة العربية ــ	فلسطينى	٧٥٧٠٠	٣٠٢٨٠٠